E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/CN.17/1996/L.17
1 May 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة
الدورة الرابعة
١٨ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ١٩٩٦
البند ٧ من جدول الأعمال

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

مشروع مقرر مقدم من الرئيس

استعراض تنفيذ برنامج العمل المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

أولا - اعتبارات عامة

١ - تشير اللجنة الى أن المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود في عام ١٩٩٤، قد اعتمد برنامج عمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية لتعزيز اتخاذ اجراءات ملموسة على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي في ١٥ مجالا من مجالات الأولوية، يتضمن أحكاما لاجراء استعراض أولي في عام ١٩٩٦. وتلاحظ اللجنة أن توصياتها مكملة للتوصيات الواردة في برنامج العمل. وفي سياق الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد عام ١٩٩٧ لاستعراض مجمل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ستتقدم اللجنة بتوصية بشأن الأشكال المحددة التي سيتخذها الاستعراض الكامل لبرنامج العمل في عام ١٩٩٩.

٢ - وبعد أن قامت اللجنة بدراسة تقرير الأمين العام عن التنمية المستدامة للمناطق الساحلية والسياحة وموارد الطاقة والنقل الجوي والنقل البحري والاتصالات السلكية واللاسلكية وإدارة الكوارث البيئية والطبيعية في الدول الجزرية الصغيرة النامية (E/CN.17/1996/20 و Add.1-7)، وتقرير الأمين العام عن الأنشطة التي يضطلع بها المانحون حاليا لدعم التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية (E/CN.17/1996/21) وتقرير اجتماع الفريق الرفيع المستوى المعني بالبلدان الجزرية النامية

(E/CN.17/1996/IDC/3-UNCTAD/LLDC/IDC/3) وبعد أن استفادت من الآراء التي تم الإعراب عنها، تحيط علما بالاجراءات التي اتخذتها الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصعيدين الوطني والاقليمي لتنفيذ برنامج العمل.

٣ - تحيط اللجنة علما بالدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي وبالخطط والبرامج التي تنفذها أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة للمساعدة على تنفيذ برنامج العمل وتنسيق ورصد تنفيذه. وترحب اللجنة بالدعم الذي تقدمه المنظمات الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة.

٤ - وتسلم اللجنة بأهمية برنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية وشبكة المعلومات للدول الجزرية الصغيرة النامية في مجمل تنفيذ برنامج العمل، وتشجع برنامج الأمم المتحدة الانمائي على أن يقوم بالتعاون مع الحكومات بمواصلة ما يتخذه من إجراءات لتشغيل هاتين الآليتين.

٥ - وتؤكد اللجنة أهمية التنسيق في مجال وضع الاستراتيجيات والسياسات وتسلم بأهمية التشاور والتفاعل على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي. وتؤكد اللجنة في هذا الصدد الدور الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج جنوب المحيط الهادئ الاقليمي للبيئة والجماعة الكاريبية.

٦ - وتعرب اللجنة عن القلق إزاء مجمل اتجاه انخفاض مستويات تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الى الدول الجزرية الصغيرة النامية، إلا أنها تلاحظ ضرورة تحسين المعلومات عن هذه التدفقات. وتؤكد اللجنة على أن من اللازم أن تحظى الجهود المحلية التي تضطلع بها الدول الجزرية الصغيرة النامية لتعبئة الموارد المالية من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج العمل بدعم كاف من المجتمع الدولي، على النحو المتوخى في أحكام برنامج العمل، ولا سيما الأحكام الواردة في الفقرة ٦٦ منه. واعترافا من اللجنة بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية هي من بين أضعف الدول من الناحية البيئية، فإنها تحث المجتمع الدولي على إيلاء أولوية خاصة لأحوالها واحتياجاتها، بما في ذلك عن طريق الحصول على المنح وغيرها من الموارد التساهلية.

٧ - وتلاحظ اللجنة أن اعتماد مؤشر للضعف يراعي العوائق الناجمة عن صغر الحجم والهشاشة البيئية، فضلا عن حدوث الكوارث الطبيعية على نطاق وطني وما ينجم عن ذلك من صلة بين هذه العوائق والضعف الاقتصادي، ينبغي أن يسفر عن زيادة وضوح التحديات والاحتياجات الإنمائية للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتلاحظ اللجنة التقدم البطيء الذي أحرز بشأن وضع هذا المؤشر حتى الآن، وتشجع الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة على إيلاء الأولوية لوضع هذا المؤشر، بما يتفق مع أحكام برنامج العمل وقرار الجمعية العامة ١١٦/٥٠. وتلاحظ اللجنة مع التقدير العرض الذي قدمته حكومة مالطة باستضافة مركز حساب المؤشر على أساس مستمر.

٨ - وتلاحظ اللجنة أن الاتجاهات الراهنة لتحرير التجارة وعولمتها تسفر عن وجود تحديات جديدة أمام الدول الجزرية الصغيرة النامية وإتاحة فرص ممكنة لها. وتوصي أنه لمواجهة التحديات الجديدة والاستفادة من الفرص الجديدة فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية بحاجة الى إجراء الإصلاحات المؤسسية الضرورية؛ وتطوير الإطارات والموارد البشرية الحساسة للسياسة الاقتصادية بغية تحسين قدرتها التنافسية وقدرتها على التنويع بسرعة الى أنشطة جديدة؛ واستكشاف نهج تعاونية لتشاطر المعلومات والخبرات وبناء القدرات البشرية والمؤسسية. وتحث اللجنة المجتمع الدولي على الاعتراف بأوجه الضعف التي تتسم بها الدول الجزرية الصغيرة النامية وتوصي بأن يتولى تقديم الدعم الكافي الى هذه الدول لتسديد تكاليف التكيف لديها واحتياجاتها في ميادين الإعلام وتنمية الموارد البشرية والتكنولوجيا لتمكينها من مواصلة تنمية صادراتها، والمحافظة في الوقت نفسه على سلامة قاعدة مواردها الطبيعية.

٩ - واعترافا من اللجنة بالدور التنسيقي الذي تضطلع به إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة في تنفيذ برنامج العمل، فإنها توصي الأمين العام بما يلي:

(أ) أن يراعي ضرورة مواصلة توفير دعم الأمانة الفني الى العمليات الحكومية الدولية والمشتركة بين الوكالات المتصلة برصد واستعراض وتنسيق تنفيذ برنامج العمل؛

(ب) أن يكفل قيام إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بمواصلة العمل كمركز اتصال وتنسيق لوكالات منظومة الأمم المتحدة بالاضافة الى المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية الأخرى ذات الصلة، بشأن المسائل المتصلة بمتابعة برنامج العمل وتنفيذه؛

(ج) أن يطلب الى إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة القيام، في إطار دورها التنسيقي، بدراسة الأشكال المناسبة لتعبئة الموارد من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج العمل.

١٠ - وتؤكد اللجنة أهمية الدور الذي يمكن للقطاع الخاص أن يضطلع به في الاستثمار من أجل التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما في قطاعي الهياكل الأساسية والسياحة. وينبغي أن يستند هذا الدور الى استراتيجية إنمائية مستدامة تجمع بين السياسات والإطارات التنظيمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية اللازمة لتشجيع الاستثمار الخاص المناسب.

ثانيا - تغير المناخ وارتفاع مستوى البحر

١١ - تشير اللجنة الى أن الدول الجزرية الصغيرة النامية معرضة بشكل خاص الى تغير المناخ العالمي وارتفاع مستوى البحر. وتتمثل الآثار المحتملة لتغير المناخ العالمي وارتفاع مستوى البحر في زيادة حدة ووتيرة العواصف المدارية وإغراق بعض الجزر وما ينجم عنه من فقدان المناطق الاقتصادية الخالصة، والهياكل الأساسية الاقتصادية والمستوطنات البشرية والثقافة.

١٢ - وترحب اللجنة بتزايد عدد الدول التي قامت بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والقرار القاضي بأن الالتزامات الواردة في الفقرة ٢ (أ) و (ب) من المادة ٤ لا تكفي لبلوغ الهدف النهائي من الاتفاقية.

١٣ - [وتحيط اللجنة علما بالاستنتاج الوارد في تقرير التقييم الثاني للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، الذي يفيد في جملة أمور أن هناك تأثيرا بشريا قابلا للتمييز على نظام المناخ، وتشجع الفريق المخصص المعني بولاية برلين على التعجيل بعمله في وضع بروتوكول أو صك قانوني آخر يتضمن أهدافا للتحديد الكمي للتخفيض للفترة التي تلي سنة ٢٠٠٠، بحيث يفي بولايته في الوقت المطلوب.]*

١٤ - كما تدعو اللجنة المجتمع الدولي الى تقديم الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية فيما تبذله من جهود للتكيف مع ارتفاع مستوى البحر الذي ستواجهه نتيجة تأثير غازات الدفيئة التي تم انبعاثها بالفعل في الجو.

ثالثا - الكوارث الطبيعية والبيئية

١٥ - لاحظت اللجنة أن هذه المسألة يجري النظر فيها بعد فترة مدتها سنتان شهدت فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية عدة كوارث طبيعية كبرى تسببت في إنزال نكبات ذات أبعاد وطنية بهذه البلدان نظرا لصغر حجمها وهشاشة نظمها الايكولوجية.

١٦ - وتدرك اللجنة أن أكفأ استراتيجية للتصدي للكوارث الطبيعية هي تلك التي تصاغ من خلال التعاون الإقليمي كجزء لا يتجزأ من أطر التنمية المستدامة، بدعم دولي. ودعما لتحقيق هذا الهدف، فإن اللجنة:

(أ) تشجع حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية على أن تواصل زيادة جهودها الرامية إلى تحقيق التعاون دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي؛

(ب) تؤيد تنفيذ استراتيجية وخطة عمل يوكوهاما فيما يتصل خصوصا بتحسين التعليم والتدريب في مجال الحد من الكوارث، بما في ذلك إقامة شبكات علمية وتقنية متعددة التخصصات على جميع الصعد، من أجل بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

---

* تقرر الإبقاء على الفقرة ١٣ بانتظار القرارات النهائية المتعلقة بحماية الجو، على أساس الفهم المتمثل في أنه إذا كان محتواها يماثل محتوى أي قرار يتعلق بحماية الجو، فيستغنى عنها وإلا يحتفظ بها.

(ج) تطلب من جميع الحكومات أن تدعم تيسير التكافل الفعلي بين أنشطة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج العمل المتعلق بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، واستراتيجية وخطة عمل يوكوهاما؛

(د) تدعو الحكومات إلى النظر في إنشاء فريق عامل غير رسمي مفتوح باب العضوية في إطار العمل الدولي القائم للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، تضم عضويته ممثلين للدول المعنية، فضلا عن جميع القطاعات ذات الصلة في مجال الحد من الكوارث، بغية كفالة الإدماج والمشاركة الكاملتين للدول الجزرية الصغيرة النامية في رسم استراتيجية متساوقة للحد من الكوارث في القرن الحادي والعشرين.

١٧ - تطلب اللجنة أيضا إلى المجتمع الدولي أن يدعم الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية بغية تحقيق ما يلي:

(أ) تعبئة موارد إضافية من أجل تلبية الاحتياجات العاجلة للحد من الكوارث في هذه الدول؛

(ب) تحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالكوارث ومعلومات الإنذار من أجل تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التصدي للكوارث؛

(ج) توفير الدعم التقني والمالي والخبراء من أجل إقامة آلية للتعاون الأقاليمي وتبادل المعلومات فيما بين الدول الجزرية الصغيرة في مجال الحد من الكوارث، وخاصة فيما يتعلق بالتدريب وتطوير المؤسسات ووضع البرامج لتخفيف حدة الكوارث؛

(د) تركيز البحوث وما يضطلع به من أعمال لتطوير المعرفة في المجالات المواضيعية التالية من أجل بناء القدرات على الحد من الأخطار في الدول الجزرية الصغيرة؛

'١' التأمين باعتباره أداة للوقاية من الكوارث والتخفيف من حدتها؛

'٢' نظم الاتصالات السلكية واللاسلكية ونظم المعلومات باعتبارها أداة للحد من الكوارث؛

'٣' القيود القائمة والفرص المتاحة بخصوص إنشاء صناديق وطنية لحالات الطوارئ الناجمة عن الكوارث واتخاذ إجراءات إدارية خاصة بحالات الطوارئ؛

'٤' تقييم الضغوط التي تحد وصول الدول الجزرية الصغيرة إلى البيانات الموثوقة، والمعرفة المتصلة تحديدا بالكوارث، والوسائل التكنولوجية؛

'٥' إجراء استعراض للروابط بين الكوارث والتنمية والبيئة، بما في ذلك استنباط طرائق للتقييم المنتظم للتطورات المستجدة فيما يتعلق بأخطار حدوث الكوارث؛

'٦' إجراء تحليل للصلة بين تغير المناخ العالمي وخصائص المخاطر الطبيعية التي تتعرض لها الدول الجزرية الصغيرة، وللصلة بين ذلك التغير وتحقق هذه المخاطر.

رابعا - الموارد الساحلية والبحرية

١٨ - تؤكد اللجنة على أن فعالية إدارة المناطق الساحلية شرط أساسي للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وفضلا عن ذلك، فإن للمناطق البحرية دورا هاما في تلبية بعض الاحتياجات الأساسية. وقد جرى التسليم بأهمية هذه المناطق في التنمية المستدامة لهذه الدول في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ذاتها، لعام ١٩٨٢، وفي اتفاق عام ١٩٩٥ المتعلق بتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ فيما يتعلق بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال (A/50/550، المرفق الأول)، وكذلك في مبادرة الشُعب المرجانية (المعقودة في الفلبين في حزيران/يونيه ١٩٩٥)، وبرنامج العمل العالمي لعام ١٩٩٥ المتعلق بحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية.

١٩ - وتسلم اللجنة أيضا بأهمية القرار ١٠/٢ للمؤتمر الثاني للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في سياق حماية وحفظ الموارد البحرية والساحلية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٠ - وتوصي اللجنة بأن تعمد الحكومات، لدى وضع استراتيجيات وخطط وطنية متكاملة لإدارة المناطق الساحلية، إلى كفالة أن تتخذ جميع الخطوات بالتعاون الفعال مع القطاع الخاص والجماعات المحلية. وينبغي أيضا إنشاء آليات للتنسيق المؤسسي على الصعيد الدولي.

٢١ - وفي سياق الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية للدول الجزرية الصغيرة النامية، ينبغي تنفيذ الأنشطة المخططة أو الجارية للمنظمات الدولية، تنفيذا منسقا وفعالا من حيث التكاليف. وينبغي أن تشمل هذه الأنشطة، كإحدى الأولويات، حماية وإدارة المناطق البحرية والساحلية عن طريق الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، بما في ذلك الاضطلاع بعدد من المشاريع الرائدة أو مشاريع الإثبات العملي في مجال الإدارة المتكاملة "للجزر"، تدمج فيها المسائل المتعلقة بالموارد البحرية والساحلية في عملية التخطيط الإنمائي لمجموعة مختارة من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٢ - ولمساعدة السلطات الوطنية فيما تقوم به من مهام تصميم وتنفيذ خطط الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، ينبغي زيادة صقل المبادئ التوجيهية المتعلقة بقطاعات فرعية محددة كالسياحة، ومصائد الأسماك، والزراعة، والتحريج، وهي قطاعات تشكل المستعملين الرئيسيين لموارد المناطق الساحلية للدول

الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي الاستفادة من الخبرة التي اكتسبها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في هذه المجالات. ويمكن أن تساعد هذه المبادئ التوجيهية المخططين والمستعملين في هذه القطاعات.

خامسا - موارد الطاقة

٢٣ - تلاحظ اللجنة أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تعتمد بقوة على مصادر الطاقة التقليدية، مع أن إجمالي ما تستهلكه، مجتمعة، لا يشكل إلا نسبة مئوية بسيطة من الاستهلاك العالمي. وتلاحظ اللجنة أيضا أن قلة الكميات المستهلكة تجعل التكلفة، محسوبة للفرد، عالية نسبيا، وإن الاستخدام غير كاف اجمالا.

٢٤ - وتدعو اللجنة المجتمع الدولي، وضمنه مرفق البيئة العالمية، إلى أن يقوم، في إطار استراتيجيته التنفيذية، بدعم التنمية التجارية للطاقة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، على أساس مصادر الطاقة المتجددة التي تتصف بأنها سليمة بيئيا والتي قام الدليل على صلاحيتها للاستمرار، وكذلك بدعم زيادة الفعالية في التكنولوجيات ومعدات الاستعمال النهائي الموجودة الآن على أساس مصادر الطاقة التقليدية، وبالمساعدة في تمويل الاستثمارات اللازمة للتوسع في تأمين إمدادات الطاقة بحيث تتخطى المناطق الحضرية.

٢٥ - وتلاحظ اللجنة أن بين الدول الجزرية الصغيرة النامية عددا كبيرا لا يزال يعتمد على وقود الكتلة الإحيائية. وهي تشجع على تنفيذ مشاريع تضمن نشوء صناعة مستدامة تقوم على خشب الوقود.

سادسا - موارد السياحة

٢٦ - تعترف اللجنة باستمرار أهمية السياحة واحدا من بضعة خيارات إنمائية، لا وجود لغيرها، أمام العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك باعتبارها، في الوقت ذاته، قطاعا ديناميا وقطاعا يمكن أن يحفز على نمو قطاعات أخرى.

٢٧ - وتشجع اللجنة الدول الجزرية الصغيرة النامية على انتهاج سياسات تنمي السياحة المستدامة عن طريق ما يلي:

(أ) تنويع المنتجات السياحية، ورفع نوعيتها، والاستزادة من استهداف القطاع الأعلى من السوق السياحي؛

(ب) تعزيز الروابط التي تربط السياحة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، بحيث يتاح للانتاج المحلي أن يؤمن، على نحو مستدام، تلبية الاحتياجات الاستهلاكية للسواح إلى أقصى حد ممكن؛

(ج) إجراء استثمار كاف في جمع البيانات عن كل المؤشرات ذات الصلة بالمنافع والتكاليف واللازمة لتحليل نسبة التكلفة إلى النفع، بغية التمكن من إجراء تقييمات منهجية لمساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد المحلي، وذلك قياسا بالقطاعات الأخرى وقياسا بالتكاليف الاجتماعية والبيئية؛

(د) تهيئة نهج متعدد التخصصات للتدقيق بتشدد في الاقتراحات التي تدعو إلى تنمية السياحة، مع مراعاة الآثار التراكمية المرتقبة لنمو السياحة، وتحديد معايير بيئية للموافقة على المشاريع.

٢٨ - وتدعو اللجنة المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة المناسبة في تحسين وتطوير الهياكل الأساسية المادية الأصلية، ومنها، مثلا، المطارات، والمرافئ، والطرق، وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وشبكات مجاري المياه العذبة، في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٩ - وتلاحظ اللجنة أهمية التعاون الإقليمي في مجال السياحة. وتقترح النظر في إمكان صوغ مبادئ توجيهية ومعايير موحدة في مجال السياسات، على الصعيد الإقليمي، من أجل النفع المتبادل للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتدعو اللجنة المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي تبذلها منظمات السياحة الاقليمية لزيادة فعاليتها.

سابعا - النقل والاتصالات

٣٠ - مراعاة للقيود التي تواجه فيما يخص الموارد وتعيق توسيع وتحديث شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولارتفاع تكلفة الهياكل الأساسية، محسوبة للفرد، بسبب صغر السوق، ولانعدام وفورات الانتاج الكبير، تشجع اللجنة هذه الدول على الاستمرار في تطوير اتصالاتها السلكية واللاسلكية، وتحسين مرافقها وزيادة الموجود منها. كما أنها تشجع هذه الدول على صون وتعزيز روابط الاتصالا والأعمال التجارية، على أساس اقليمي ودون الاقليمي، مع جيرانها في منطقة الجرف القاري الذين هم أضخم منها، وكذلك مع شركائها في عملية التنمية.

٣١ - وتدعو اللجنة المجتمع الدولي إلى مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في الاهتداء إلى أجدى سبل وأساليب الحصول على المساعدة المالية من مصادر مختلفة، وتدعو البنك الدولي ومصارف التنمية الاقليمية، حسب الاقتضاء، إلى تأمين تمويل مستمر لتطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية، وخصوصا حيث تكون الحاجة إليها على أشدها.

٣٢ - وتحيط اللجنة علما بالتطورات الحاصلة في النقل الجوي منذ المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتقترح إعداد دراسة عن الأثر الذي يصيب هذه الدول بفعل التغيرات الجارية الآن في اصدار تنظيمات تسري على النقل الجوي. وهي تقترح أيضا تعزيز التعاون

الإقليمي فيما يتصل بالجوانب التنظيمية لهذا النقل، ومن ذلك، مثلا، التضافر للدخول في مفاوضات بشأن اتفاقات النقل.

٣٣ - وتدعو اللجنة المجتمع الدولي إلى أن يضطلع، حيث يلزم، بتسهيل ودعم المبادرات الجديدة والمبادرات التي سبق اتخاذها على الصعيد المحلي لتحسين النقل الجوي من أجل نفع الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٤ - وتلاحظ اللجنة أنه، فيما يتعلق باقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية التي هي اقتصادات منفتحة، لا يزال النقل البحري يمثل طريقا حيويا بالنسبة إلى الأسواق الأخرى. وهي على قناعة بأن تحسين النقل البحري، الذي يستجيب للظروف الخاصة السائدة في هذه الدول ويشمل السواحل بمجملها، سيساند أهداف التنمية المستدامة.

٣٥ - وتشجع اللجنة على تحديث الأساطيل بواسطة حوافز استثمارية وتدابير ابتكارية ملائمة. وهي تدعو الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى النظر في إمكان دخولها أطرافا في الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة، التي تستهدف تعزيز الأمن البحري وحماية البيئة البحرية وتوحيد المقاييس في مجال الشحن البحري. كما أنها تشجع على اتخاذ مبادرات اقليمية لمساندة هذه الأهداف، وتعزيز قدرات المناطق في المجال البحري، وتقديم خدمة محسنة للنقل البحري فيما بين المناطق، وذلك بدعم من المجتمع الدولي.

٣٦ - وإزاء ضخامة الاستثمارات المجراة في تطوير الهياكل الأساسية واكتساب المعرفة بأساليب النقل البحري، تدعو اللجنة المجتمع الدولي إلى القيام، حيث يلزم، بمساندة الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية، في هذا المضمار، على الصعيدين الوطني والإقليمي.

- - - - -